



## ربحية المصارف ومعادلة خفض الفوائد على الدين العام



علي بدران

بدأت ربحية المصارف اللبنانية تتأثر بشكل متناقص في نسب نمو الأرباح مقارنة مع السنوات السابقة التي شهدت نمواً قياسيماً. وهي ستشهد مزيداً من الانخفاض مع استمرار الاتجاه الانحداري لمعدلات الفائدة على الليرة اللبنانية خلال العام الحالي لتحقيق توجه الحكومة في خفض كلفة الدين العام تدريجياً وضبط النفقات العامة لتحقيق توجه الحكومة على مستويات فوائد مرتفعة يعرقل عملية إعادة النمو الاقتصادي الذي لا يزال يسجل تباطؤاً اجمعت عليه أغلب المؤشرات الاقتصادية والتقارير الدولية. في حين أن المصارف حققت أرباحاً كبيرة من الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة التي كانت تشكل المصدر الأساسي للأرباح خصوصاً أن أسعار الفوائد كانت قد بلغت معدلات عالية جداً أدت إلى تفاقم الدين العام ووصله إلى مستويات عالية.

لكن تلك الأرباح التي حققها القطاع المصرفي كانت أساسية في تقوية قدراته الذاتية وأمواله الخاصة وقاعدته الرأسمالية وتمكينه من القيام بدور داعم لكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى في ظل طلب السلطات النقدية تحصين المصارف لجهة سلامة التوظيفات وتكوين المؤنات الوقائية على محفظة ديونها.

أن معادلة خفض الفوائد لخفض حجم الدين العام والوصول إلى تقليص كلفته أمر مهم جداً في تعزيز انتاجية القطاع الخاص والاستثمارات لأي نهضة اقتصادية لكنها معادلة معقدة في هيكلتها وفي مضمونها من تلك المؤشرات الظاهرة في المرحلة الحالية، فلا حلول باعادة جدولة الدين لتخفيض الدين العام وهو أمر صعب لجهة المصدقية وأمر مستحيل لجهة تخفيض سعر صرف الليرة. لكن انخفاض الفوائد بشكل تدريجي حسب الظروف المحلية والاقتصادية المرتبطة بمسار التسوية الإقليمية مع ترك هامش مقبول بين سعر الفائدة على الليرة اللبنانية والدولار الأميركي بسبب الارتباط القائم بين سعر صرف الليرة والدولار الأميركي في الوقت ذاته (علماً أن أسعار الفائدة العالمية حالياً هي إلى ارتفاع خصوصاً على الدولار الأميركي الذي حقق أعلى نسبة ارتفاع للفائدة منذ خمس سنوات، وكذلك في منطقة اليورو وبريطانيا وغيرها من الدول) فإن الانخفاض التدريجي البطيء للفوائد على سندات الخزينة يحقق الاستقرار النقدي ويحول دون التوظيف بالعملة الأجنبية وبالتالي المحافظة على معدل التضخم في مستوى الصفر عملياً.

أن خفض الفوائد إحدى الوسائل المهمة لتنفيذ خطة التصحيح المالي ومعالجة العجز في الموازنة وتقليص حجم الدين العام ويتطلب الأمر قدرة الحكومة على تحقيق برنامج الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد وعبر تفعيل النظام الضريبي وتوسيع وعائنه. أن المعادلة الصعبة لتخفيض الفوائد لا يمكن حلها بسهولة بمعزل عن الإصلاح الإداري وعبر الخصخصة كأحد أبرز الحلول المطروحة للمشاكل الاقتصادية لاسيما فيما يتعلق بقطاع الاتصالات (الهاتف الثابت) الممكن خصخصته في الوقت الحاضر وشركة طيران الشرق الأوسط وغيرها من المرافق العامة وملكية الدولة في بعض الشركات والمؤسسات مما يؤدي إلى إيرادات مقدرة بحدوده ٥ مليارات دولار ويمكن استعمالها لتسديد جزء من العجز مما يؤدي إلى خفض العبء المالي على الدولة وتمكينها من توجيه الموارد المتوافرة إلى مجالات أخرى كالصحة والتعليم.

أن خفض الفائدة التدريجي وبشكل مقبول سيؤدي إلى انخفاض تكلفة التسليفات والتي يجب أن لا تتجاوز نسبة الفائدة المدينة ١٥٪ للقطاع التجاري مما يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية ولا بد للمصارف البحث عن موارد أخرى للإيرادات غير الفائدة التقليدية المتحصلة من الفرق بين فائدة القروض والفائدة المدفوعة على الودائع والتحول نحو تقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من المنتجات المصرفية بكفاءة عالية وفعالية مع تحسين الشروط والأسعار وإعادة النظر في تكلفة التسليفات العالية في لبنان في ظل الظروف الحالية. علماً أن عدداً كبيراً من المصارف بدأت بالاتجاه أكثر وأكثر نحو صيرفة التجزئة نظراً للطلب الشديد عليها ولتوافرها هامش عال من الربحية فضلاً عن مخاطرها الضئيلة لتوزعها على أكبر عدد من المقترضين وطرح عدد كبير من الخدمات كبطاقات الائتمان التي تنتشر بسرعة.

إذاً انخفاض معدلات الفوائد له تأثير مهم ولن يكون بديلاً عن السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والمصرفية المطلوب إقرارها ولن يكون ذلك حلاً لعجز الخزينة وتفاقم المديونية، وكذلك الإبقاء على الفوائد المرتفعة لن يوفر الحماية الأكيدة للعملة الوطنية ومن الصعب على القطاعات الاقتصادية تحملها إلى أمد طويل في ظل التطورات المؤثرة في السوق النقدية والوضع الاقتصادي الحالي.